



التنظيمات الإرهابية والأعمال العدائية ضد الممتلكات الثقافية والأثرية (العراق- سوريا- ليبيا)



إعداد/ دينا أيمن



التنظيمات الإرهابية والأعمال العدائية ضد الممتلكات الثقافية والأثرية (العراق-سوريا-ليبيا)

ملتقى الحوار للتنمية وحقوق الإنسان.

مؤسسة أهلية - مسجلة برقم 6337 لسنة 2005 - غير حزبية.

منظمة غير ربحية. يحكمها القانون رقم 149 لسنة 2019 بشأن المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الخاصة.

الموقع الإلكتروني: <https://www.fdhrd.org/>



جميع الحقوق محفوظة- ©2022

FDHRD





المقدمة

يُعرف التراث الثقافي بأنه طرق المعيشة التي طورها المجتمع وانتقلت من جيل إلى جيل، وتشمل الأماكن، والأشياء، والعادات، والممارسات، والتعبيرات، والقيم الفنية، كما أنه إرث من التحف المادية، والصفات غير الملموسة لمجموعة ما أو للمجتمع موروثه من الأجيال السابقة، والتي يتم الحفاظ عليها في الحاضر لبقائها للأجيال القادمة. للتراث الثقافي العديد من الأنواع وأهما التراث الثقافي الملموس أو الأثري الذي بتعين علي كل دولة حمايته وتقوم منظمة اليونسكو بحماية التراث الثقافي العالمي أيضًا. كما يشمل التراث الثقافي الأثري القطع الأثرية، كاللوحات، والرسومات، والمطبوعات، والفسيفساء، والمنحوتات، والمعالم التاريخية، والمباني، والمواقع الأثرية الأخرى، كما ويشمل جميع الأدلة والتعابير البشرية، مثل: الصور، والوثائق، والكتب، والمخطوطات، والأدوات، سواء كانت فردية أو جماعية.

ويتم حماية جميع التراث الثقافي في جميع أنحاء العالم من خلال قوانين وطنية، ومعاهدات دولية، حيث يوجد عمليات المتاجرة غير المشروعة بالقطع الأثرية والأشياء الثقافية، ونهب المواقع الأثرية، وتدمير المباني التاريخية والمعالم، والتي تتسبب في إلحاق ضرر لا يمكن إصلاحه بالتراث الثقافي لبلد ما، حيث اعتمدت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (يونسكو) اتفاقيات دولية تتعلق بحماية التراث الثقافي، لتعزيز التفاهم بين الثقافات مع التشديد على أهمية التعاون الدولي، كما تقم بمراقبة المناطق المعرضة للخطر من أجل تقديم التوعية حول النزاعات، ومنع الكوراث التي تتسبب في إلحاق الضرر بالتراث.

يتعرض التراث الثقافي في الدول العربية، في الوقت الحالي، للعديد من التهديدات والانتهاكات والتدميرات بسبب ظهور الجماعات الإرهابية المتطرفة التي ترفض وجود الآثار المختلفة وتعتبرها ضد الديانة الإسلامية. يؤثر تدمير الممتلكات الثقافية علي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للشعوب لذلك يجب وضع نظام عالمي لحماية التراث الثقافي والممتلكات الأثرية المختلفة بواسطة اليونسكو . وللمساعدة في حماية الغرث الثقافي تم التوقيع علي عدة اتفاقيات دولية لحماية الإرث الثقافي.

أولاً: الاتفاقيات الدولية لحماية الإرث الثقافي

نظرًا لأهمية التراث الثقافي كونه يُشكل هوية الدول وتاريخها، حرص المجتمع الدولي والمنظمات العالمية علي إبرام العديد من الإتفاقيات التي تساهم في تعزيز الحفاظ علي الإرث الثقافي الدولي. وتعود أولى تلك الاتفاقيات إلى اتفاقية عام 1972، الاتفاقية الخاصة بحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي التي أبرمت في باريس. وعرفت الاتفاقية التراث الثقافي كالتالي: "الأعمال المعمارية، وأعمال النحت والتصوير على المباني، والعناصر أو التكوينات ذات الصفة الثرية، والنقوش، والكهوف، ومجموعات المعالم التي لها جميعا قيمة عالمية استثنائية من وجهة نظر التاريخ، أو الفن، أو العلم؛ المجموعات: مجموعات المباني المنعزلة أو المتصلة، التي لها بسبب عمارتها، أو تناسقها، أو اندماجها في منظر طبيعي، قيمة عالمية استثنائية من وجهة نظر التاريخ، أو الفن، أو



العلم؛ المواقع: أعمال الإنسان، أو الأعمال المشتركة بين الإنسان والطبيعة، وكذلك المناطق بما فيها المواقع الأثرية، التي لها قيمة عالمية استثنائية من وجهة النظر التاريخية أو الجمالية، أو الإثنولوجية، أو الأثروبولوجية."

نصت المادة (6) من الاتفاقية علي ضرورة تعهد الدول الاطراف بعدم اتخاذ أي اجراءات من شأنها إلحاق الضرر بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالإرث الثقافي. جاء نص المادة كالتالي: "تعهد الدول الأطراف أن تقدم مساعدتها، وفقا لأحكام هذه الاتفاقية، لتعين التراث الثقافي والطبيعي المشار إليه في المادتين 1 و2، وحمائته، والمحافظة عليه وعرضه، إذا طلبت تلك الدولة التي يقع هذا التراث في إقليمها."

نصت المادة (8) من الاتفاقية علي ضرورة إنشاء لجنة دولية حكومية لحماية التراث الثقافي والطبيعي ذي القيمة الاستثنائية العالمية، وجاء نص المادة كالتالي: "تنشأ لدى منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة لجنة دولية حكومية لحماية التراث الثقافي والطبيعي ذو القيمة العالمية الاستثنائية، تعرف باسم "لجنة التراث العالمي"، وتتألف اللجنة من خمسة عشر دولة أطراف في الاتفاقية، تنتخبها الدول الأطراف في الاتفاقية، في اجتماع عام خلال دورات المؤتمر العام العادية لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة. ويصبح عدد الدول الأعضاء في اللجنة إحدى وعشرين دولة، ابتداء من الدورة العادية للمؤتمر العام الذي يلي نفاذ هذه الاتفاقية في حق 40 دولة على الأقل."

1-اتفاقية لاهاي من أجل حماية الممتلكات الثقافية خلال النزاع المسلح 1954

وهي معاهدة رئيسية لحماية التراث الثقافي والممتلكات الثقافية في حالة النزاع المسلح، وتتعامل مع حماية التراث الثقافي في النزاع المسلح والاحتلال من التلف والدمار ومن جميع أشكال الاختلاس. وهي الصك الدولي الوحيد الذي يهدف بشكل خاص إلى حماية التراث الثقافي أثناء النزاع المسلح والاحتلال، وتهدف إلى التأكد من أن الممتلكات الثقافية المنقولة وغير المنقولة، تم الحفاظ عليها واحترامها. واتبعت ببروتوكولين؛ البروتوكول الأول الذي اعتمد في 1954 والبروتوكول الثاني الذي اعتمد في 1999.

يدعم بروتوكولها الأول صون واحترام التراث الثقافي والسلوك أثناء القتال، ويعطي "الحماية المعززة" للممتلكات الثقافية، ويعترف بالممتلكات ذات القيمة الثقافية والتاريخية الاستثنائية، يضمن أعلى مستوى من الحماية ويمنع استخدامها لأغراض عسكرية أو كدرع لوقاية مواقع عسكرية. كما أنها تحدد بشكل مباشر على العقوبات الواجبة في حال المخالفات الخطيرة المرتكبة ضد الممتلكات الثقافية، والظروف التي ينطبق المسؤولية الجنائية الفردية.

حددت الاتفاقية أيضًا كيفية التعامل مع التراث الثقافي في حالي السلام والنزاع ، وينبغي للدول الأطراف الآتي:

اتخاذ كافة التدابير التحضيرية لصون الممتلكات الثقافية من الآثار غير المتوقعة لنزاع مسلح حيث يجب علي الدول اتخاذ كافة الاجراءات التالية: إعداد قوائم حصر، والتخطيط لتدابير الطوارئ للحماية من الحرائق أو من انهيار المباني، والاستعداد لنقل الممتلكات الثقافية المنقولة أو توفير الحماية لتلك الممتلكات في موقعها، وتعيين السلطات المختصة المسؤولة عن صون الممتلكات الثقافية.

وفي حالة وجود نزاع مسلح ينبغي علي الدول الأطراف الآتي:



- احترام الممتلكات الثقافية الواقعة ضمن أراضيها والأراضي كل من الأطراف الأخرى بالامتناع عن توجيه أي عمل عدائي موجه ضد هذه الممتلكات.
- حماية الممتلكات الثقافية الكائنة في الأراضي المحتلة إلى أقصى حد ممكن. اتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ عليها، بما في ذلك حظر ومنع كل سرقة، نهب، التصدير غير المشروع، إزالة أو نقل الممتلكات الثقافية فضلاً عن أي اختلاس أو أعمال التخريب الموجهة ضد الممتلكات الثقافية.
- الامتناع عن توجيه أي عمل من أعمال انتقامية تمس الممتلكات الثقافية.
- اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لملاحقة وفرض عقوبات جزائية أو تأديبية بالنسبة إلى الأشخاص الذين يرتكبون أو يأمرهم بما يخالفها خرقاً للاتفاقية.

2- اتفاقية جنيف لحماية الممتلكات الثقافية 1949

تتضمن الاتفاقية بروتوكولين إضافيين لحماية الممتلكات الثقافية بحيث تكون ملزمة للدول، وتنص المادة 53 من البروتوكول الأول على أن "تحظر الأعمال التالية، وذلك دون الإخلال بأحكام اتفاقية لاهاي المتعلقة بحماية الممتلكات الثقافية في حالة النزاع المسلح المبرمة في 14 مايو 1954 وأحكام الميثاق الدولية الأخرى الخاصة بالموضوع:

(أ) ارتكاب أي من الأعمال العدائية الموجهة ضد الآثار التاريخية أو الأعمال الفنية أو أماكن العبادة التي تشكل التراث الثقافي أو الروحي للشعوب؛ (ب) استخدام مثل هذه الممتلكات في دعم المجهود الحربي؛ (ج) اتخاذ مثل هذه الممتلكات محلاً للهجمات الانتقامية. "

ويلاحظ أنه لا تشير هذه المادة إلى حظر نهب الممتلكات الثقافية، وليس في ذلك مفاجأة، الواقع أن البروتوكول الإضافي يكمل اتفاقيات جنيف. إلا أن المادة (33) من اتفاقية جنيف الرابعة تنص بالفعل على حظر النهب. وينطبق هذا الحكم على جميع الممتلكات المدنية، بما فيها الممتلكات الثقافية. وتنص المادة (16) من البروتوكول الثاني أيضاً على حظر ارتكاب أي عمل عدائي موجه ضد الممتلكات الثقافية واستخدامها لدعم المجهود الحربي.

3- اتفاقية اليونسكو 1970 بشأن التدابير الواجب اتخاذها لحظر ومنع استيراد غير المشروع، وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية

تحت اتفاقية عام 1970 المعنية بوسائل حظر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة الدول الأطراف على اتخاذ تدابير لحظر ومنع الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية. وتوفر إطاراً مشتركاً للدول الأطراف بشأن التدابير التي يتعين اتخاذها لحظر ومنع استيراد وتصدير ونقل الممتلكات الثقافية.



وتولي الاتفاقية أهمية محورية لمسألة إعادة الممتلكات الثقافية وردها، ولا تقتصر رسالتها على صون هوية الشعوب والإبقاء على تاريخها، بل يقع على عاتقها أيضاً وبشكل أساسي مسؤولية حماية هذه الهوية والدفاع عنها، والارتقاء بالمجتمعات السلمية التي تكفل في نهاية المطاف تعزيز روح التضامن وتوطيدها. ومن هذا المنطلق، فإن اتفاقية عام 1970 تتماشى تماماً مع أهداف التنمية المستدامة المحددة في جدول أعمال الأمم المتحدة لعام 2030.

ثانياً: تدمير الجماعات الإرهابية للممتلكات الثقافية

عمل تنظيم داعش على سرقة وتدمير التراث الثقافي منذ عام 2014 في كل من العراق وسوريا وبدرجة أقل في ليبيا. بشكل عام؛ ركز التنظيم على تدمير أهداف مختلفة مثل أماكن العبادة والمواقع التاريخية القديمة منها تلك الأثرية النادرة. خلال سقوط الموصل من يونيو 2014 وحتى فبراير 2015؛ نهب داعش ودمرت ما لا يقل عن 28 مبنى تاريخي وثقافي، فيما نهب مباني أخرى من أجل بيعها في السوق السوداء.

استخدم داعش وحدة تُعرف محلياً باسم "كتائب التسوية"، وهي الكتيبة المسؤولة عن تحديد أهداف الهدم والنهب والسرقة. وصفت إيرينا بوكوفا المديرية العامة في اليونسكو أنشطة داعش في هذا الصدد بأنها شكل من أشكال الإبادة الثقافية وأطلقت حملة: الاتحاد من أجل التراث من أجل حماية المواقع التراثية المهددة من قبل المتطرفين.

برر داعش تدميره مواقع التراث الثقافي من خلال السلفية التي يتبعها، ووفقاً لأتباعه فإن للأماكن أهمية كبيرة في التوحيد والقضاء على الشرك بالله. ولكن ما وراء الجوانب الأيديولوجية لهذا الدمار؛ هناك أسباب أخرى أكثر عملية مثل الاستيلاء على اهتمام العالم من خلال تدمير مثل هذه المواقع، وبالنظر إلى التغطية الإعلامية الواسعة والإدانة الدولية التي تأتي بعد ذلك، كما يسمح تدمير الأطلال التاريخية لداعش بالبداية من جديد دون ترك أي ثقافة أو حضارة سابقة، هذا فضلاً عن رغبته في ترك بصماته على مر التاريخ.

على الرغم من الصور والفيديوهات التي تُبين تطرف داعش وتدميره للمواقع الأثرية واستفادته من نهب الآثار لتمويل أنشطته، إلا أن الأمم المتحدة قد فرضت حظراً على تجارة القطع الأثرية التي نُهب من سوريا منذ عام 2011. بالرغم من ذلك فقد استطاعت الجماعات الإرهابية تهريب هذه القطع الأثرية من الشرق الأوسط إلى ما يُعرف بالاقتصاد التحتي في أوروبا وأمريكا الشمالية. واتخذت داعش منهجاً سمته "التطهير الثقافي" للقضاء على الإرث التاريخي لسوريا وليبيا والعراق.

1-العراق

منذ أن استولى تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" على مدينة الموصل شمال العراق في يونيو 2014، تسلط بتدمير الكنائس والمواقع الإسلامية وغير الإسلامية الشامخة منذ قرون، ونهب المتاحف والمكتبات على أيدي مسلحيه على اهتمام العالم بأسره. ومع سيطرة "داعش" على أجزاء واسعة من



العراق، بات التراث الثقافي الفريد للبلاد أكثر عُرضة للخطر من أي وقت مضى. ووصفت هيئة اليونسكو-المسؤولة عن حماية وصيانة المواقع الأثرية- الهجمات على التراث الثقافي العراقي باعتباره شكلاً من أشكال "التطهير الثقافي". واعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار 69/281 في 21 مايو 2015 لحماية التراث والتنوع الثقافي العراقي. ومع ذلك، كان هذا التراث، الذي يضم آثاراً للحضارات البابلية والآشورية وغيرها، معرضاً للخطر بالفعل قبل توسع "داعش".

استيلاء تنظيم داعش علي الموصل 2014-2015

بعد الاستيلاء على الموصل في شهر يونيو 2014، بدأ تنظيم داعش تدمير مساجد الشيعة والقبور والأضرحة الصوفية، أي تراث الطوائف الإسلامية التي لا تتوافق مع تفسير داعش الصارم للإسلام. وتم تزويد مسجد الشيخ جواد في تلعفر، وهي مدينة كبيرة ذات أغلبية شيعية تبعد حوالي 56 كيلومتراً عن مدينة الموصل، بالمتفجرات وتسويته بالأرض. ووفقاً لمنظمة هيومن رايتس ووتش، دُمرت سبعة أماكن عبادة للشيعة في تلعفر وغيرها من أماكن العبادة في القرى الشيعية على الحدود مع الموصل. كما هجرت داعش أيضاً سكان القرى الشيعية التركمان.

ولم تقتصر حملة داعش في التدمير على المواقع الشيعية حيث تم تفجير مقام النبي يونس في الموصل، وهو موضع تبحر من قبل المسلمين السنة، وهو ما أكدته كل من المصادر المحلية وشرائط الفيديو التي عرضتها داعش. كما هدمت داعش قبر النبي جرجس، وهو نبي أسطوري من القرن الأول، والمسجد التابع له؛ كما تم أيضاً هدم القبور والأضرحة الأخرى بنفس الطريقة. ومع نهاية شهر فبراير 2015، عمد داعش إلى تدمير مسجد الخضر الذي بُني عام 1133 والذي سمي تيمناً بشخصية إسلامية صوفية محبوبة. ويعد هذا جزءاً من الحملة التي تستهدف تخليص المنطقة من جميع المزارات الصوفية.

قامت داعش أيضاً باستهداف العديد من المواقع التراثية المسيحية حيث دمرت عدداً من المواقع المسيحية، بما في ذلك كنيسة العذراء مريم شمال الموصل والكنيسة الخضراء التي يعود إنشاؤها إلى القرن السابع في تكريت، وأحد أقدم الكنائس في الشرق الأوسط.

لم يكتف تنظيم داعش بذلك، في بداية عام 2015 قام باستخدام الآلات الثقيلة لتدمير وتجريف مدينة "نمرود" العراقية ذات القيمة الأثرية الكبرى، بعد صدور شريط فيديو في 26 فبراير 2015 يُظهر عناصر من داعش يقتحمون متحف الموصل ويقومون بتحطيم التماثيل بالمطارق الثقيلة. وكانت مدينة نمرود مرشحة للإدراج على لائحة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة "يونسكو" للتراث العالمي، يعود تاريخها للقرن 13 قبل الميلاد، وكانت تعرف باسم "كلحو". وبعد هذا الفيديو، أفاد مسؤولون من وزارة السياحة العراقية تجريف داعش لآثار المدينة الآشورية نمرود، وذكر مسؤول كردي أن داعش هاجمت مدينة "خورسباد" الأثرية والتي يعود تاريخها إلى 700 قبل الميلاد.

ومتحف الموصل هو ثان أهم المتاحف بعد المتحف الوطني في بغداد، نشر التنظيم المتطرف في فبراير 2015 شريطاً مصوراً، ويظهر قيام عناصره بتحطيم آثار وتماثيل بعضها من نمرود وأخرى من الحضرة الأثرية، التي يعود تاريخها إلى العهد الروماني، ومدرجة على لائحة التراث العالمي.



في 24 يوليو 2015، فُجّر مرقد النبي يونس؛ وهو من أبرز المعالم في مدينة الموصل. كذلك دمروا مرقد الأربعين، والذي يقع في مدينة تكريت والذي يضم رفات 40 جندياً من جيش الخليفة عمر بن الخطاب خلال الفتح الإسلامي لبلاد ما بين النهرين في العام 63 هجرياً. ومن قبلهم مكتبة الموصل، ففي فبراير من عام 2015 أحرقوا آلاف من الكتب والمخطوطات النادرة بمكتبة الموصل، ولم يتضح حجم الدمار الذي تعرض له مبنى المكتبة، حيث وصفت منظمة اليونسكو حرق الكتب كمرحلة جديدة من مراحل "الحرب الثقافية" التي يقوم بها تنظيم داعش.

قام التنظيم أيضاً بهدم تمثال أبو تمام في يونيو 2015، وهو تمثال ضخم للشاعر العباسي "أبو تمام" ويقع في حي الطوب بمدينة الموصل، وفي مطلع أكتوبر 2015 تم تدمير "الكنيسة الخضراء" والتي تقع بمدينة تكريت كبرى مدن محافظة صلاح الدين والتي يبلغ عمرها حوالي 1300 عام، والتي تعد شاهداً على المجزرة التي تعرض لها المسيحيون على يد المغول خلال العام 1258م. ويبرر داعش تدمير التماثيل والقطع الأثرية الأخرى باعتبارها وثنية، وبالتالي فهي حرام. إن أيديولوجية داعش، المرتبطة بالمذهب الوهابي في الإسلام، ترفض أي شكل من أشكال الشرك بالله وعبادة الأصنام.

زعم مسؤول في الدولة العراقية أن داعش تستخدم تدمير المواقع كغطاء لنهب القطع الأثرية، حيث يتم تدمير القطع كبيرة الحجم تمهيداً لنقلها في حين تتم إزالة تلك القطع التي يمكن بيعها. فضلاً عن ذلك، فإن سجل نهب داعش في سوريا يؤكد هذه المزاعم. ووفقاً لبعض متابعي هذه القضية، فإن اهتمام داعش بتدمير هذه المواقع الأثرية لا علاقة له بالعقيدة بل هو مالي بحت. ونشير، كما يُقال، إلى تورط علماء آثار ومقاولين من ذوي الخبرة.

2- سوريا 2013-2016

أدت الأحداث في سوريا بداية من 2011 إلى حدوث كارثة انسانية فضلاً عن تدمير الإرث الثقافي السوري. ومنذ أن استولى تنظيم الدولة الاسلامية "داعش" على الأراضي السورية بدأ بتدمير الإرث الثقافي السوري، وخاصة مدينة تدمر السورية التي تضم أكبر عدد من الأماكن الأثرية السورية. تعرضت عدة مدن سورية أيضاً لتدمير الكثير من الأماكن التراثية مثل مدينة حلب والرقّة.

حلب

احتلتها داعش من يوليو عام 2012 إلى ديسمبر 2016، وتضم مدينة حلب العديد من الأماكن التراثية حيث المسجد الكبير الذي بنى في القرن الثاني عشر، الكنائس المسيحية بنيت في القرن السادس عشر، أو المساجد والقصور العثمانية التي يعود تاريخها المعماري إلى العصر اليوناني والروماني. وقام مقاتلون متمردون بغزو المدينة للمرة الأولى في عام 2012، وكانت أكبر المعارك السورية في عام 2012، واستمرت المعارك هناك حتى 22 ديسمبر 2016.

ووفقاً لخريطة أعدها مركز الأمم المتحدة للأقمار الصناعية (اليونوسات)، تضرر 35722 مبنى في حلب اعتباراً من سبتمبر 2016. وبحسب ما ذكره اليونسكو فإن تاريخ المدينة القديمة التاريخية قد دُمر.



وقالت المديرية العامة لليونسكو إيرينا بوكوفا، إن تدمير إحدى أكبر المدن وأكثرها في العالم هو مأساة لجميع السوريين وللإنسانية جمعاء.

الرقعة

نشرت صحيفة نيويورك تايمز في عام 2015 خريطة تفاعلية تبين تدمير مقاتلوا داعش ثلاثة مزارات تاريخية لشخصيات إسلامية في مسجد "عمار بن ياسر"، وهو موقع للحج الشيعي، وقد تم الإبلاغ عن الأضرار التي لحقت بالمدينة القديمة التاريخية، التي كانت عاصمة الخلافة العباسية بين عامي 796 و809، وتحديداً في المنطقة المحيطة بمتحف الرقعة، الذي كان مُكرساً للحفاظ على التراث الثقافي.

تدمير

احتلتها داعش في مايو 2015 إلى مارس 2016، ومرة أخرى في ديسمبر 2016 إلى مارس 2017، احتلت داعش تدمير مرتين، وقامت القوات السورية والروسية مؤخراً باستصلاح المدينة في مارس 2017. وفي بداية احتلال لها في عام 2015، دمروا تمثال "الأسد اللات"، وهو تمثال يبلغ من العمر 2000 سنة كان يحرس في وقت سابق معبد قديم مخصص لآلهة ما قبل الإسلام، وفقا لما ذكرته هيئة الإذاعة البريطانية. وكان الأسد يحرس متحف تدمير، وقد تم نقل القطع الأثرية المتواجدة داخل المتحف إلى أماكن أخرى في البلاد لحفظها، وفي نفس الصيف، قصفت داعش معابد بيل وبالشامين، الذي يقع بالقرب من المقابر القديمة والقرون الوسطى.

فقد المتحف الأثرى للآثار اليونانية الرومانية في تدمير بسوريا نحو 3500 قطعة في الوقت الذي خضع فيه لسيطرة لمقاتلي تنظيم داعش، حسبما قال المدير العام للآثار والمتاحف في سوريا محمود حمود.

وفي أكتوبر 2015، دمر داعش قوس النصر في المدينة، وتشمل الأضرار الأخرى مسجد السلطانية ومتحف الفنون الشعبية اللذين دمرتهما قنابل مزروعة من قبل داعش. وفي الآونة الأخيرة لاحتلال داعش الثاني للمدينة، دمرت المجموعة بقايا تيرا بليون الروماني القديم وجزء من مسرح روماني قريب، في وقت ما بين ديسمبر 2016 وفبراير 2017.

لم يقتصر الأمر في سوريا على قيام تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" بتدمير المناطق الأثرية حيث قام التنظيم باستغلال حالة الفوضى التي تسببوا فيها في سوريا وقاموا بنهب وتهريب الآثار حيث يعد تنظيم داعش اغني التنظيمات الارهابية بسبب قيامه بتهريب آثار البلاد التي يتمكن من دخولها وتدميرها.

3-ليبيا

منذ إطاحة نظام القذافي وصعود الميليشيات المسلحة، تعرضت بعض المناطق الأثرية والمتاحف لعمليات نهب متعمدة من جانب بعض التنظيمات المسلحة الإجرامية والإرهابية، مثل جبال أككوس الصخرية، ومدينة قورينا الأثرية، ومدينة شحات القريبة من مدينة البيضاء، ومدينة لبدة الكبرى التي توجد بها آثار رومانية تصنفها اليونسكو كأحد مواقع التراث العالمي، ولم يقتصر الأمر على القطع الأثرية



الصغيرة، وإنما تضمنت عمليات النهب والاستيلاء على تماثيل أثري لعمر المختار، وتمثال "الحورية والغزالة" في العاصمة طرابلس.

قامت الجماعات الجهادية بتدمير لوحات وصور فنية أثرية في منطقة أككوس الأثرية جنوب ليبيا في مطلع 2015، فضلاً عن تعرض مدينة شحات الأثرية الليبية لعمليات تخريب للآثار اليونانية بها، مثل قلعة الأكرابوليس، ومعبد زيوس، ورواق هرقل، وغيرها من المواقع الأثرية اليونانية بالمدينة.

قام تنظيم داعش أيضاً بتدمير العديد من الأضرحة، بينها أضرحة في زلتن شرق طرابلس وفي العاصمة نفسها، وأضرحة زويلة التاريخية في الجنوب وأضرحة في درنة والأضرحة والمواقع الصوفية في مدينتي صرمان وصبراتة غرب العاصمة.

ووثقت مصلحة الآثار الليبية عدة سرقات منها سرقة بعض الأواني الفخارية من متحف "سلطان" بالقرب من مدينة سرت وسرقة عدد من الأواني الفخارية من متحف سوسة، إضافة إلى سرقة لوحتين من الفسيفساء في شحات، وكنز بنغازي.

سقطت عصابة على "كنز بنغازي"، وهي مجموعة من القطع النقدية الذهبية والفضية والبرونزية التي يعود بعضها إلى عصور ما قبل التاريخ، ويبلغ عددها نحو 7700 قطعة بعدما قامت العصابة بحفر سقف خزانة تحت الأرض في البنك التجاري الوطني في بنغازي، في أواخر العام 2011.

أكد علماء الآثار في ليبيا أن العديد من المناطق الأثرية تعرضت للتجريف منذ عام 2011 وتحولت إلى مساكن، بينها مواقع داخل مدينة شحات. وتعرضت النقوش الصخرية في جبال أككوس في قلب الصحراء إلى أعمال تخريب بالطلاء، فيما طالت عمليات القصف العشوائي قصرًا عثمانياً في بنغازي. وصرح عالم الآثار الليبي "فضل الحاسي" أنه جرى "تخريب قصر إسلامي بناه المعز لدين الله الفاطمي في منطقة العزيات غرب مدينة طبرق على الحدود الليبية- المصرية، ليتحول إلى حظيرة للحيوانات".

ثالثاً: داعش وتجارة الآثار

يظهر تنظيم داعش في العديد من الفيديوهات المصورة أثناء القيام بهدم وتدمير التماثيل المختلفة في العراق التي تمثل تراث ثقافي عراقي ادعاءً من التنظيم أن هدم تلك الآثار لكونها أوثاناً. والهدف الثاني من تدمير تلك الآثار هو القضاء على رموز الإسلام الشيعي والصوفي الذي يعد منحرف في نظر التنظيم. ولكن إدعاء داعش أن هدم التماثيل الآشورية والبابلية هو بسبب وجود عبادتها حتي الآن، آثار العديد من الشكوك حيث أن تلك العبادات تعد عبادات قديمة وانتهت، مما جعل المجتمع الدولي و علماء الآثار يبحثون عن السبب الرئيسي التي تقوم بداع تدمير الآثار لأجله و هو تجارة الآثار والتنقيب عنها بغرض بيعها في السوق السوداء.

في أبريل من عام 2016، وجه فيتالي تشوركين، السفير الروسي لدى الأمم المتحدة، رسالة إلى مجلس الأمن أكد فيها، وبناء على معلومات استخباراتية روسية، أن داعش تحقق أرباحاً سنوية تتراوح ما بين



150 و200 مليون دولار سنويًا، جراء بيعها الآثار التي تنهبها من 4500 موقع أثري (بينها 9 مدرجة في قوائم اليونسكو للتراث الإنساني) بين سوريا والعراق.

السفير الروسي أكد وقتها أن عمليات تهريب الآثار التي تقوم بها داعش مقننة ومؤسسية بحدّة، وليست اعتباطية أو ارتجالية. فقد صرح لوكالة الأنباء الدولية (رويترز)، قائلاً: "إن تهريب الآثار يقوم به قسم الآثار في تنظيم (داعش) التابع لمؤسسة توازي وزارة الموارد الطبيعية. ولا يسمح بالتنقيب عن الآثار ونقلها إلا لمن يملك تصريحًا مختومًا بخاتم التنظيم المتطرف".

وعمليات بيع الآثار من قبل (داعش) لا تقتصر على الطرق التقليدية، بل تمتد إلى الفضاء الإلكتروني. فقد تم رصد مجموعة كبيرة من الآثار السورية والعراقية وهي تباع علنًا على متاجر ومواقع المزادات الإلكترونية الشهيرة مثل (إيباي). كما أن موقع التواصل الاجتماعي (فيسبوك) شهد تدشين عدد من الصفحات التي يبيع عبرها مقاتلو (داعش) الآثار التي يسرقونها من المناطق التي يسيطرون عليها عسكريًا.

رابعًا: الجهود الدولية لحماية التراث الثقافي

1- المبادرة الدولية لمكافحة تدمير الإرهابيين للممتلكات الثقافية والاتجار غير المشروع بها والجريمة المنظمة

أطلق وزراء خارجية إيطاليا والأردن في يوم 27 سبتمبر 2015 بحضور مسؤولين من اليونسكو والإنتربول ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وكذلك وزراء من عديد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، مبادرة تحمل عنوان "حماية التراث الثقافي- واجب إنساني". وتهدف هذه الحملة أساساً إلى متابعة القرارات والمقررات التي يتخذها مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة والهيئات الدولية الأخرى. وتجديداً لفائق التزامها السياسي، أكدت السيدة إيرينا بوكوفا المديرية العامة لليونسكو أن "الثقافة مستهدفة مباشرة في هذا الصراع ويجب أن ندرجها في صميم جهود السلام". تهدف المبادرة إلى تعزيز التحالف العالمي من أجل حماية التراث التي أطلقت خلال اجتماع لجنة التراث العالمي الذي عقد في بون (ألمانيا) من 28 يونيو إلى 8 يوليو 2015. ولتوعية الجمهور والحث علي العمل على مواجهة هذا الخطر.

2- قرار مجلس الأمن 2347 حول حماية التراث الثقافي 2017

أدت الجهود العراقية التي بذلها وزير الثقافة العراقي لحماية وترميم التراث الثقافي للعراق إلى اعتماد مجلس الأمن الدولي، في 2017 قراراً خاصاً بمسألة تدمير ونهب التراث الثقافي وتهريبه غير الشرعي أثناء الصراعات المسلحة، محذراً من أن الهجمات على مواقع أثرية يمكن أن ترقى إلى جرائم حرب. ويدين القرار 2347، الذي وافق الأعضاء الـ15 في المجلس بالإجماع عليه وصاغته فرنسا وإيطاليا، تدمير التراث الثقافي والمواقع الدينية والقطع الأثرية، إضافة إلى "نهب وتهريب الممتلكات الثقافية من المواقع الأثرية والمتاحف والمحفوظات وغيرها من المواقع خلال النزاعات المسلحة، بخاصة، من قبل جماعات إرهابية".



ولأول مرة في تاريخ المنظمة الدولية يصنف القرار الهجمات المتعمدة على مواقع التراث الثقافي جرائم حرب، ويمنح في هذا السياق بعثات حفظ السلام الدولية الصلاحيات بمساعدة الحكومات في ضمان سلامة الآثار الثقافية ذات القيمة التاريخية أو الدينية. وحتى تبني هذا القرار كانت قوات حفظ السلام العاملة في مالي وحدها تتمتع بمثل هذه الصلاحيات بصورة استثنائية. وتوسع الوثيقة الإجراءات المتخذة سابقًا من أجل منع هدم التراث العالمي أثناء الصراعات المسلحة، وتحتوي على عدد من التوصيات العملية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة بهذا الشأن، منها اتخاذ "تدابير وقائية" لحماية تراثها قبل نشوب نزاعات على أراضيها، خاصة، من خلال إنشاء "مناطق آمنة". كما توصي بفرض الرقابة الصارمة على تصدير المواد الأثرية واستيرادها عن طريق إصدار الشهادات الإلزامية بموجب المعايير الدولية. وتقترح على الدول إنشاء هيئات مخصصة لمكافحة تهريب المواد ذات القيمة الثقافية.

3-المركز الدولي لدراسة صون وترميم الممتلكات الثقافية ICCROM

ايكروم هي منظمة حكومية دولية تعمل في خدمة الدول الأعضاء على تعزيز عملية صون وإعادة التأهيل لكافة أنواع التراث الثقافي في كل منطقة من العالم. وفي إطار الجهود الدولية المبذولة لاستعادة وترميم التراث المدمر علي أيدي الجماعات الارهابية، أطلقت منظمة ايكروم برنامج لاستعادة التراث الثقافي بمدينة الموصل بالعراق.

شرعت منظمة إيكروم في تنفيذ برنامج شامل لبناء قدرات شباب الموصل المعماريين والمهندسين والحرفيين للإسهام في استعادة التراث الثقافي للموصل، العراق. ويتم العمل على تنفيذ هذا البرنامج من خلال اتفاقية شراكة دولية مع منظمة اليونسكو في إطار مبادرة "إحياء روح الموصل" وبدعم مالي من كل من حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة والاتحاد الأوروبي.

بدأت أنشطة بناء القدرات خلال العام الماضي 2021 وتستمر طوال عام 2022، حيث تم تنظيم وحدات الدورة التدريبية، النظرية والتطبيقية، على مسارين بهدف تطوير المهارات المحلية بشكل مباشر واستعادة التراث العمراني لمدينة الموصل القديمة، ولكن أيضًا لتوفير فرص معيشية مستدامة لشعب الموصل.

يرتبط المسار الأول بتدريب المتخصصين الشباب في مجال البناء (المهندسين المعماريين والمهندسين المدنيين، وغيرهم) بينما ترتبط أنشطة المسار الثاني بتدريب الحرفيين المحليين العاملين في مجال البناء مثل البنائين ونحاتي الحجر والمعادن وعمال الأخشاب وما إلى ذلك. كما سيتم العمل أيضًا مع المهنيين المدربين في إطار المسار الأول. وتبدي منظمة إيكروم حماسًا كبيرًا لهذا البرنامج الفريد الذي سيساعد دولة العراق وهي دولة عضو تتمتع بمنزلة رفيعة مقدر، على مواجهة التحدي الهائل المتمثل في استعادة التراث الثقافي بعد النزاع المدمر الذي شهدته.



خاتمة

علي الرغم من الاتفاقيات والجهود الدولية لحماية التراث الثقافي والحفاظ عليه، لم يمنع ذلك من قيام الجماعات الإرهابية في كل من سوريا والعراق وليبيا من تدمير التراث الثقافي وهدم العديد من الأماكن التاريخية. تعرضت مدينة الموصل في العراق إلي تدمير كامل للآثار وقام تنظيم داعش بنشر فيديو يظهرهم فيه وهم يدمرون العديد من الآثار القيمة. أما في سوريا، قام تنظيم داعش بتدمير مدينة تدمر السورية التي تحتوي علي أكبر عدد من التراث الثقافي السوري. و لتدارك حجم التدمير بكل من العراق وسوريا أطلقت منظمة اليونسكو مبادرة لترميم الآثار المدمرة في العراق وسوريا. ساهمت العديد من الدول في ترميم الآثار بكل من سوريا والعراق مثل فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية ولم يقتصر دور الولايات المتحدة علي المساعدة في ترميم الآثار لكن حرصت الولايات المتحدة علي إعادة الآثار المهربة من جانب تنظيم داعش إلي العراق. تعرضت الدولة الليبية أيضًا لكثير من نهب الآثار وتدمير المواقع الاثرية بسبب صعود الميليشيات المسلحة بعد الإطاحة بالقذافي، رغم ذلك لم يكن هناك العديد من الجهود الموجهة لاستعادة التراث الثقافي الليبي وترميمه.